ب/ المؤسسة إطار تنظيمي لوظيفة سياسية: يتطابق
هذا المفهوم مع المفهوم القانوني الدستوري والذي
هي عبارة عن مجموع الخدمات والأنشطة التي
يقدمها القانون للعامة خلال هيكلها الوظيفي
بموجب القوانين واللوائح التي تنظم ذلك
سواء كان القانون على أثر المؤسسة الوظيفة
الرسمية أو غير الرسمية

2/ المؤسسة السياسية نظام من السلوك السياسي:

يجب النظر إلى المؤسسة السياسية على أنها مجموعة
من الأنشطة والتوقعات التي تشكل السلوك
المتبع في عملية صنع القرار، فالطبيعة السلوكية
للمؤسسة تتوقف على صورة الوقوف على عملية
صنع القرار وطبيعة القرار المتخذ.
- فالمؤسسات السلطية في النظم التسلطية هي
الجهة المحتكرة للسلطة وصناعة القرار دون توزيع
المهام والأدوار
- أما المؤسسات التنافسية في النظم الديمقراطية هي
الجهة التي تأسست بطرق شرعية وخول لها استعمال

استعمال القوة.

ج) الأشخاص: لما كان الفرد هو محور الظاهرة
السياسية، فالحديث عن النظام السياسي يستوجب الوقوف
على طبيعة سلوك الأشخاص القائمين على إدارة
وحدات ومؤسسات النظام، والمتمثلين في
رجال السلطة الذين يقومون بعملية صنع القرار السياسي

ثانيا: الضوابط: عند تناول الضوابط والحدود القانونية

أ- في تحليل النظام السياسي لا يقتصر نظرنا على القانون
العام للدولة أو دستورها كمجرد مجموعة أحكام،
بل يجب أن ننظر لما وراء تلك الأحكام
لنحدد القوى والعمليات التي أسهمت في وضع
هذا الدستور، أي نفهم الفلسفة التنظيمية التي
يقوم عليها المجتمع وآليات تجسيد تلك القواعد
المنظمة للسلوك السياسي.
فالدستور هو عملية سياسية قانونية لفكرة سياسية
استطاعت في صراعها مع أفكار أخرى أن تؤكد
انتصارها وأن تصل إلى السلطة وفرض
اتجاهها بوصولها إلى السلطة